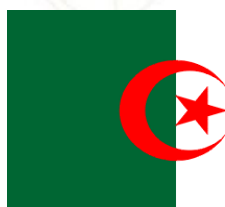


APRM COUNTRY  
REVIEW REPORT NO. 4

AFRICAN PEER  
REVIEW MECHANISM



**COUNTRY REVIEW REPORT OF THE  
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC  
OF ALGERIA**



September 2007

## الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء

تقرير مراجعة رقم 4

### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سبتمبر 2007

#### خلفية

الجزائر الحديثة من منظور تاريخي:  
الانتقال الديمقراطي من الاستعمار إلى الاستقلال

1.1 بدأ استعمار الجزائر في عام 1830، عندما أجبرت القوات الفرنسية داي الجزائر على الاستسلام و سرعان ما كان عليهم ان يتعاملوا مع الإحتلال بمقاومة طويلة ومجيدة بقيادة الأمير عبد القادر، مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة. ان المقاومة للاحتلال الأجنبي تنتهي فقط بتحقيق الاستقلال الوطني للبلاد. وقد إندلع الكفاح البطولي في كل جزء من البلاد مع ثورات مسلحة متعاقبة حيث ساعد فشل الخيار السلمي الذي اختارته الأحزاب السياسية في إقناع الشعب الجزائري بحتمية الكفاح المسلح ضد الاستعمار. تأسست جبهة التحرير الوطني (FLN) بعد هذه الأحداث، واقتناعا منها بالحاجة لحرب التحرير، والشروع في عصيان مسلح ضد السلطة الاستعمارية في الأول من نوفمبر 1954.

1.2 بالنسبة للشعب الجزائري، كان لحرب التحرير الوطنية ثلاثة أهداف رئيسية. كان أولها الحصول على الاستقلال واستعادة كرامة الشعب المظلوم . وكان الهدف الثاني بناء الأمة السياسية الجزائرية في مواجهة جهود المستعمرين من أجل تدميرها في أذهان الناس. وأخيرا، كان الهدف الثالث الشروع في التنمية كحق شرعي للجزائر وشعبها حتى يتمكنوا من تحرير أنفسهم من اليأس الذي سببه الاستعمار لهم مما مكنهم من تولي السلطة والتمتع بموارد بلادهم وثمار تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. وقد عرفت الجزائر الحديثة بوعيتها بهذه الأهداف وحراستها. إن النضال الطويل من أجل الاستقلال والتأكيد على كرامة البلاد ووضعها السياسي، فضلا عن ضخامة مهام التنمية المُنْتَظرة أدت إلى إنشاء النموذج الاشتراكي للتنمية.

1.3 في سنوات ما بعد الاستقلال مباشرة، واستجابة لتطلعات الشعب العميقة أثناء حرب التحرير، واجهت الجزائر تحديات عديدة. كانت العقبات التي يجب التغلب عليها هائلة بالنسبة لدولة شابة خرجت لتوها من حرب تحرير طويلة. وقد بُذلت جهود مضنية في وضع المؤسسات السياسية في مكانها الصحيح تمثلت في إنشاء إدارة عامة تمثل آلية لتطور الدولة وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على إتقان وتعزيز نظام اقتصادي ومؤسسات اجتماعية بما يتفق مع طموحات وتطلعات الشعب المشروعة. وأخيرا، خلق دينامية سياسية واجتماعية واقتصادية في البلاد من شأنها أن تضمن مكانها في الساحة الأفريقية والمغربية ورقعة الشطرنج العالمية.

#### من الإشتراكية إلى إصلاحات ليبرالية

1.4 تتلخص رحلة الجزائر السياسية منذ الاستقلال في ثلاث فترات متميزة وهي: عصر التطور الاشتراكي (1962-1987). فترة أزمة التنمية الاشتراكية ومعارضة هذا النموذج (1988-1998)، فترة التزام مفتوح وتنفيذ الإصلاحات التي تسير جنبا إلى جنب مع تطور الليبرالية (1999 إلى الآن)، إلى جانب كافة الإصلاحات التي يتطلبها ذلك في البنود السياسية (الحكم الديمقراطي؛ التعددية الحزبية) والاقتصادية والمؤسسية (الإصلاحات، التحول نحو اقتصاد السوق) والاجتماعية (إشراك القواعد الشعبية في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

1.5 بعد تجربتها في تطوير الاشتراكية والأزمة المؤقتة خلال فترة الإرهاب، تعتبر الجزائر حاليا في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وهو الانتقال الذي تخطط البلاد لتحقيقه بالوتيرة التي تناسبها دون تسرع غير مُبرر . أطلقت السلطات الإصلاحات الهيكلية والسياسية على خلفية أعمال العنف الإرهابية التي تستهدف الشعب الجزائري والتي تهدد بقاء الدولة ومؤسساتها من الركود الاقتصادي والرهق الاجتماعي. بعد عام 1994، أعقبت هذه الإصلاحات برامج للتكيف الهيكلي.

1.6 وإستيعاب هذا الطريق، من الضروري الإشارة إلى جذور الأزمة. مع بداية الثمانينات، بدأت الشقوق تظهر في النموذج السياسي والعنصر الاقتصادي على حد سواء. وكان الناس قد أخذوا ما يكفي من القبضة الحديدية لجهاز الدولة وتدخله في حياة المواطنين وفشله وضعفه في إدارة التنمية على الأقل في بعض المناطق الرئيسية مما اثار غضب الأمة وأدى إلي

إحباطها في نهاية المطاف. اللامساواة الاجتماعية ونقاط الضعف في إقتصاد المداراة (إن لم يكن الفشل الأكيد) والمحسوبة جميعها أثارت الشكوك حول سلامة النموذج الاقتصادي والسياسي المعتمد، وما بدأ بتذمر هادئ إنقلب إلى إحتجاجات صاخبة فأندلعت الأزمة الإقتصادية الكامنة تحت السطح مصحوبة بإنخفاض في أسعار النفط في عام 1986 حيث أدى ذلك إلى معارضة سياسية واسعة النطاق لنموذج التنمية المطبق.

1.7 انخفاض الإيرادات من مساهمة الدولة أدى إلى انخفاض قدرتها على التدخل، خاصة فيما يتعلق ببعض مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قطعها على نفسها حتى ذلك الحين. الإستياء الذي شعر به الشعب، الذي أصيب بنوع من متلازمة التبعية الاجتماعية في الدولة، تحول إلى كيان مناهض للحكومة أو معادي للدولة، وبالتالي أصبحوا ضد المؤسسات وضد نموذج الاشتراكي للتنمية. أزمة الثقة في المؤسسات السياسية في البلاد، والتي كانت تختمر في الأذهان حتى ذلك الحين، أصبحت الآن في العراء وأدركت الدولة نفسها أنها لم تعد قادرة على الاستمرار في تنفيذ نفس المهام كما كان في السابق بسبب انهيار بعض القطاعات الاقتصادية التي كانت مسؤولة عنها وأيضا بسبب انخفاض مواردها.

1.8 تم استغلال الوضع من قبل قوى أخرى تستخدم الدين كأداة لتولي السلطة، ودخلت البلاد في تجربة "العقد الأسود" المريرة التي تميزت بانتشار العنف والهجمات الإرهابية. وقد استغل بعض الناس العنف الإرهابي والمعارضة ضد نموذج التنمية الاشتراكي الذي وصل إلى حد التهديد لأسس الدولة الجزائرية. ولدت الديمقراطية في الجزائر من خلال عملية مأساوية، وقد أثر ذلك على فرص التحول الديمقراطي الكامل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

1.9 وهكذا، فالجزائر التي حققت تقدما كبيرا في بناء دولة حديثة تتمتع بمؤسسات سياسية وإدارية صلبة ونجحت في توزيع الأرباح الاقتصادية والاجتماعية لحربها التحريرية على شعبها، واجهت مشاكل إعتقدت أنها تركتها خلفها.

1.10 وأخيرا، وعلى ضوء هذه الحقائق، قامت السلطات بمراجعة الوضع وتم وضع وتنفيذ سياسات للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمعالجة مطالب الشعب، وكذلك لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نتجت في الأصل من الاضطرابات. وفي الوقت نفسه، سعت السلطات إلى إبقاء الوضع تحت السيطرة إنطلاقا من وعيها بالمخاطر المحيطة بتعجيل إجراء الإصلاحات كما سعت إلى الحفاظ على التوازن بين الضغوط من أجل الإصلاح من بعض الجهات ومقاومة الإصلاحات من جهات أخرى.

### الطريق إلى الأمام

1.11 تحتاج السلطات الجزائرية إلى تنفيذ سياسة من شأنها: (أ) توطيد السلم والأمن المدني واستقرار المؤسسات باعتبارها شرطا أساسيا لبناء الديمقراطية، وتحسين إدارة الشؤون العامة وتعزيز سيادة القانون؛ (ب) إحياء عملية التنمية وإسنادها على الإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة والشراكة الفعالة بين الدولة، والتي يتمثل دورها في خلق بيئة سياسية وقانونية مواتية، والقطاع الخاص الخالق الرئيسي للثروة القومية والتوظيف إضافة إلى المجتمع المدني الذي يخلق التآزر بين المجالات السياسية والاجتماعية، لضمان أن الأمة كلها تتمتع بالأرباح المناسبة؛ (ج) تحسين الوضع الاجتماعي من خلال تهيئة أحوال مالية قابلة للنمو وذلك بتكثيف عمليات الإصلاح في القطاعات الاجتماعية وتهيئة الظروف المناسبة لنمو مستمر ومستدام من شأنه أن يحفز خلق فرص العمل وضمان أن الشعب الجزائري يتمتع بفوائدها.

1.12 على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في هذه المجالات، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل ضمان التمتع الكامل بالحريات المدنية، ومشاركة المواطن وديمقراطية القاعدة الشعبية، والتوازن بين السلطات والفصل بينها، وتعزيز الوصول إلى وسائل الإعلام وكذلك كفاءة الإدارة ومكافحة الفساد. هذه هي التحديات الرئيسية التي يجب أن تُمنح مزيدا من الاهتمام. باختصار، إن ماضي الجزائر وتاريخها الأكثر حداثة هو بناء أمة وسط صراع مستمر لتأكيد هويتها ودعم كرامتها وسيادتها. ولفخرها بمجلس الأمازيغ العلماني ولكونها جزءا من الحضارة العربية ولأصولها الأفريقية وتمسكها بالقيم الروحية للإسلام، واجهت الجزائر تحديات العولمة بروح من التسامح والانفتاح والتبادل أملاها عليها تاريخها الطويل وبفضل رأس المال النفيس هذا الذي استمدت منه قوتها الروحية وطاققتها الأخلاقية في أوقات الشدائد، كانت الأمة الجزائرية قادرة على التعامل مع العديد من التحديات المتعاقبة التي ميزت تاريخها.

## أهم ملاحظات واستنتاجات الفريق حول المجالات المواضيعية

### الديمقراطية والحوكمة السياسية

2.1 فيما يتعلق بمسألة الصراع لاحظ الفريق أن الجزائر، بعد أن واجهت من عشر سنوات من الإرهاب والعنف العشوائي، تمكنت من تجنب الوقوع في فخ الحرب الأهلية وشرعت خلال السنوات القليلة الماضية في مرحلة بناء السلام التي ينبغي أن تستمر. وبالرغم من ذلك، هناك صراعات داخلية ذات كثافة نسبية تتمثل في اللغة على الرغم من إدراج اللغة الأمازيغية في الدستور، والتنوع الاجتماعي والثقافي، وحقوق الإنسان، والتوظيف والأراضي في المناطق الريفية. بالنسبة للإقليم فإن الجدل الدائر على عتبة الجزائر حول الصحراء الغربية ومسألة الهجرة غير الشرعية تعتبر مصدرا محتملا للنزاع، لأن الجزائر،

التي كانت في السابق نقطة عبور، أصبحت الآن قبلة للمهاجرين من شبه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. هناك أيضا مسألة الاتجار عبر الحدود بالمخدرات والأسلحة والبضائع المهربة والوثائق الإدارية المزورة، فضلا عن الدعارة، التي تمثل مصدرا للتوتر.

2.2 وقعت الجزائر وصدقت على معظم الصكوك الدولية والقانونية الأفريقية المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان وقد أثرت بعض التحفظات على بعض منها.

2.3 وفيما يتعلق بالديمقراطية الدستورية والانتخابات الحزبية وضمن سيادة القانون فإن العودة إلى الديمقراطية والمنافسة الانتخابية في حد ذاتها انتصار للأمة الجزائرية، ويبدو أن البلاد قد جابهت اثنين من أهم التحديات التي فرضها مستوى معين من الحداثة: (1) التحدي المتمثل في بناء الديمقراطية التعددية الاجتماعية التي تضمن الانتقال السياسي وسلطة الشعب السيادية والديمقراطية القاعدية دون التضحية بالوحدة الوطنية، و(2) إقامة حكم القانون استنادا على النموذج الجمهوري، الذي يلائم التنوع في كل شكل من الأشكال ويضمن للمواطن الحق في تكافؤ الفرص والمشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة.

2.4 يبدو أن الحزب والنظام الانتخابي إستفادا من تجارب الإرهاب المؤلمة الأخيرة ، من حيث اعتمادهما نهجا حكيما وتدرجيا في إقامة الديمقراطية والتعددية الحزبية. تمارس الأحزاب المسجلة أنشطتها في ظل ظروف مُرضية نسبيا ووصولها إلى أجهزة الإعلام الرئيسية (الإذاعة والتلفزيون) محدود ومراقب في ظل احتكار الدولة كأمر واقع وتتلقى الأحزاب أموال الدولة فقط بغرض تمويل حملاتها الانتخابية. وقد طرأ تحسن على تنظيم الانتخابات مع كل انتخابات متتالية. ويتولى قاضي دستوري مستقل (المجلس الدستوري) مسألة ضمان سيادة الدستور ويعمل على تطوير إطار يضمن توافق هذا التشريع مع الدستور وأن المواطن يتمتع بحق سيادي في اختيار ممثليه. ومع ذلك، فإن عضوية المجالس المنتخبة والمستويات العليا في الإدارة لا تعكس دائما التمثيل العادل نسبة لتعقيد قضية التنوع الجغرافي واللغوي والاجتماعي والثقافي في البلاد، مع انخفاض تمثيل المرأة والشباب والمثقفين والمجموعات الاجتماعية.

2.5 يعتبر تحديث نظام العدالة مبادرة على درجة عالية من الإيجابية وإن الممارسات التي تترتب عليه لا شك ستسهم بشكل فعال في التوطيد النهائي للدولة الدستورية. يضمن الدستور المساواة في وصول جميع المواطنين إلى العدالة كما أن المساعدة القانونية متاحة لأي شخص أو جمعية غير قادر/ قادرة على تحمل تكاليف الإجراءات القانونية. الرسوم القانونية معتدلة كما أن اللامركزية الواسعة في الاختصاصات (الإدارية والقضائية) تجعل المحاكم في متناول اليد. هناك خدمات لمساعدة من يظهرون في المحاكم كما يتم التعامل مع الانتهاكات بشكل منظم مع توافر التدابير البديلة لتسوية المنازعات لتجنب المشاكل المرتبطة بالإجراءات المطولة والتأخير في اتخاذ القرارات التي تصدرها المحاكم. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقدما ملحوظا في الدفاع عن حقوق الإنسان في السجون.

2.6 اللامركزية الإقليمية هي واحدة من أكثر القضايا اثارة للجدل. على الرغم من أن الدستور ينص على أن "المجلس المنتخب يجب أن يكون مقعدا للامركزية يشارك المواطنون من خلاله في إدارة الشؤون العامة"، يبدو أن صلاحيات هذه المجالس تقابلها المشاركة القوية من جانب السلطات اللامركزية التي تمثل الدولة (لا سيما الوالي، رئيس الديرة) وكونهم مسؤولون فقط لدى رئيس الدولة والحكومة. ومن ثم، نسبية وتقلص اللامركزية التي تعمل كلاتركيزية لا سيما فيما يتعلق بولاية واليها هو رئيس السلطة التنفيذية.

2.7 لاحظ الفريق تطورا في مشاركة المجتمع المدني في إدارة الشؤون العامة التي تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الديمقراطية . ومع ذلك، ينبغي تسليط الضوء على ضعف تمثيل غالبية الجمعيات وضعف قدراتها المؤسسية.

2.8 الوضع العام فيما يتعلق بحقوق الإنسان على مدى السنوات القليلة الماضية يتصف بالإيجابية حيث يغطي القانون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو كاف كما أن مبدأ المساواة في الدستور راسخ ، وكذلك الحقوق الكبرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك المساواة في الحصول على فرص العمل ووظائف الدولة، والحق في العمل والتعليم والصحة. وتعتبر ممارسة هذه الحقوق فعالة فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، والحق في تنظيم الإضرابات والتعليم الإلزامي للأطفال في سن 6-16 سنة، وحماية وتعزيز الخدمات الصحية، والحصول على السكن مع إعطاء الأولوية للقطاعات المحرومة في المجتمع، والحق في الهوية الثقافية كما يجب التنويه بشكل خاص إلى الحق في التعليم للجميع والمتمثل في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى المستوى الجامعي. كما لوحظ أن استعادة السلم والمصالحة الوطنية صاحبها تأكيد رسمي للحقوق المدنية والسياسية التي كفلها الدستور علاوة على العديد من الحريات المتمثلة في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وبينما أن الإسلام هو دين الدولة، ينطبق الشيء نفسه على حرية الضمير وحرية العبادة كما أن الحماية التي توفرها السلطات العامة للإسلام تمتد لتشمل الديانات الأخرى ويتم ضمان حرية وسائل الإعلام المطبوعة بشكل فعال (الجزائر لديها ما يقرب من 130 من المنشورات، بما في ذلك 43 من الصحف اليومية).

2.9 ينبغي أن تهتم الدولة بشكل خاص بالشكاوى المتعلقة ب "الحملة الإعلامية" وتجاوزات بعض عناصر قوات الأمن التي تعمل في بعض الأحيان في مخالفة صريحة للقانون أو في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. هذا على الرغم من ضرورة

احتواء الهجمات الإرهابية بشكل دائم. وبناء على ذلك، ينبغي للحكومة والمجتمع بأسره أن يولوا اهتماما أكبر لعدم تجزئة حقوق الإنسان. وينطبق الشيء نفسه على ضمان الحق في السلام مشروطا بتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية المستدامة.

2.10 فيما يتعلق بالفصل بين السلطات، على الرغم من تأكيد الفريق رغبة الحكومة في تحقيق وضمان استقلال القضاء، تظل الحقيقة أن الانتقال من وظيفة إلى أخرى ومن ولاية إلى أخرى يتم عن طريق التعيين من قبل رئيس الجمهورية بناء على نصيحة من المجلس الأعلى للقضاء (CSM) الذي يرأسه، إلى جانب وزارة العدل، حافظ الأختام كرئيس مشارك. أثارت مسألنا الاستقلال الوظيفي وفعالية البرلمان أيضا بعض التعليقات والتحفظات. يملك رئيس الجمهورية سلطة التشريع بالأوامر ودون إذن مسبق من الجمعية الوطنية الشعبية (APN)، حتى في المسائل المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الشيوخ يملك السلطة لمنع تمرير القوانين بالنظر إلى أن المطلوب هو توافر أغلبية أربعة أخماس للموافقة على القوانين التي يقرها مجلس الشيوخ. (تجدر الإشارة إلى أن ثلث أعضاء مجلس الشيوخ يعينون مباشرة من قبل رئيس الجمهورية).

2.11 أشار الفريق أيضا إلى التداخل الفعلي مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما أدى إلى عدم وضوح في مسؤوليات الممثلين المنتخبين: من هو عضو البرلمان ومن هو رئيس الجمهورية. على الرغم من أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه من قبل الأمة كلها، فإنه لا يستطيع فرض برنامجه السياسي دون دعم من الأغلبية الرئاسية والبرلمانية. وإذا أصبح من الضروري التعايش السياسي مع رئيس وزراء من جانب جماعة سياسية مختلفة، فقد يؤدي ذلك إلى صراعات مؤسسية مع تداعيات ضارة على إدارة الدولة.

2.12 ما زالت عمليات إصلاح الخدمة العامة جارية فقد تم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و "الإدارة الإلكترونية"، في حين يهدف القانون الجديد إلى خلق إدارة حديثة وفعالة ومسؤولة. وبينما يحافظ هذا القانون على النظام الوظيفي لموظفي القطاع العام، فإنه يركز بصفة خاصة على التوظيف من خلال نظام تعاقدى جديد يتكيف مع المهام الجديدة في الإدارة العامة. ومع ذلك، فإن المشاكل الحادة المتمثلة في العمالة الزائدة والأجور غير الجذابة تتطلب حلا ملحا.

2.13 من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات موثوقة عن الفساد في السياسة، وعلى الرغم من ذلك لوحظ أن الفساد يستشري في الحياة السياسية وأن "الصفقات" ليست غريبة في خطاب الحكم.

2.14 فيما يتعلق بتعزيز وحماية المرأة، تم إحراز تقدم ملموس في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة نتيجة للعمل الجاد من جانب النساء الجزائريات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. بالرغم من ذلك، تظل أوجه القصور ماثلة مما يحتم ضرورة التغلب على العديد من القيود السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية.

2.15 نفس الملاحظات يمكن تسجيلها فيما يتعلق بمشكلة الأطفال المتخلى عنهم أو الأطفال مجهولي الأبوين، والشبان الذين يواجهون مشاكل خطيرة تتمثل في البطالة والتعرض للعنف والمخدرات والجروح وإغراءات الهجرة غير الشرعية وعدم كفاية الرعاية والدعم لكبار السن ووجود ما يقارب ثلاثة ملايين من المعاقين، تماما كما هو الحال فيما يتعلق بالوضع القانوني للاجئين والمهاجرين من دول أخرى.

2.16 إذا كان تحليل الوضع الحالي للجزائر يظهر آفاق حقيقية للمصالحة الوطنية والتنمية الديمقراطية الدستورية وسيادة القانون، فإنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به من أجل تعزيز السلام والاستقرار وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، مع التركيز بوجه خاص على نوع النوع الاجتماعي، والعلاقات بين الرجال والنساء، وحملات مكافحة الفساد، وتعزيز الحوار الاجتماعي، ومشاركة المواطنين، وتعزيز فعالية الإدارة.

2.17 إن الجزائر في مفترق طرق، فقد خرجت من عقد من الرعب والحرمان من الحقوق الأساسية، وهو ما يفسر ضخامة وخطورة التحديات التي تواجهها، ولا سيما تحدي المصالحة الوطنية وتوطيد السلام، والتحدي المتمثل في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والمجتمع، والتحدي المتمثل في ضمان المساواة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الحياة اليومية، والتحدي المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية الشباب والفئات الأخرى بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، والمهاجرين واللاجئين؛ والتحدي المتمثل في إصلاح وتحديث الإدارة العامة، بما في ذلك الحرب ضد الفساد والذي هو أحد الأزمات الرئيسية في المجتمع الجزائري.

2.18 لاحظ الفريق عددا من أفضل الممارسات في مجال الحوكمة السياسية في الجزائر وأبرزها: (أ) المصالحة الوطنية في إطار حملة مكافحة الإرهاب. (ب) الشرطة المجتمعية لضمان الأمن وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية بين المواطنين والأجهزة الأمنية. (ج) الخدمة العامة لنظام العدالة من أجل تسهيل وصول الجميع إلى العدالة وحماية حقوقهم؛ (د) مرصد توظيف المرأة في وزارة الطاقة والمناجم. (د) الرابطة الوطنية لدعم الأطفال في الصعوبة وفي المؤسسات.

2.19 بناءً على ما تقدم ذكره، يوصي الفريق بإتخاذ التدابير التالية: (أ) التصديق على صكوك الدولية المتعلقة (لا سيما ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية) ورفع جميع التحفظات على الصكوك الدولية التي صدقت بالفعل، ولا سيما تلك المتعلقة بالإرهاب الدولي وغيره من الجرائم المنظمة. (ب) اتباع سياسة السلم والمصالحة الوطنية، وتأهيل قسم الشرطة في الأمازيغ

ووضع إطار قانوني ومؤسسي للتعامل مع المهاجرين. (ج) تعزيز الضمانات الدستورية للفصل والتوازن بين السلطات من خلال اختيار النظام السياسي الذي يقلل من مخاطر الصراع بين المؤسسات ويوضح المسؤوليات السياسية لكل جهاز من أجهزة الدولة. (د) اتخاذ التدابير اللازمة لتحديث الخدمة العامة من خلال إعادة تنظيم خدماتها وتحديد مهامها ومسؤولياتها، وكذلك من خلال إدخال نظام لتقييم الموظفين ووضع آلية لتحفيزهم تعملان بشكل موضوعي وفعال. (هـ) ضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز قدرات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي أنشئت بموجب المرسوم 413-06 بتاريخ 22 نوفمبر عام 2006 ، فضلا عن الهياكل المسؤولة عن الرقابة على النفقات العامة ومحاربة الفساد.

## الحوكمة الاقتصادية والإدارة

2.20 على مدى السنوات العشر الماضية شهد الاقتصاد الجزائري نمواً مستداماً فقد تم إحتواء معدل التضخم البالغ 5% إلى أقل من 3% حتى نهاية عام 2006 ومن حينها بلغ التضخم ذروته نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. لقد دفعت الإدارة الحكيمة وزيادة الإيرادات بعد ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمنتجات النفطية، السلطات إلى تعزيز سياسة مالية توسعية وتنفيذ برنامجين متعاقبين للنمو (2001-2004 و 2005-2009). إن التحسن في حسابات الجزائر الخارجية إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، شجعها على الإسراع في سداد ديونها مما أدى إلى تحسين الوضع العام المتعلق بالديون.

2.21 فيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي، فقد حققت الجزائر تقدماً ملحوظاً من حيث النمو الذي ظل مستقراً وعالياً، والادخار والاستثمار، ومعدلات البطالة (التي انخفضت بنسبة 50%)، ومعدل التضخم (إنخفض إلى 3%)، وتحقيق التوازن بين الإنفاق العام والحسابات الخارجية (سجل فائضاً)، وتسارع سداد الديون الخارجية؛ والاستقرار النقدي. كل هذه العوامل تعزز من فرص السياسات الاقتصادية الأخرى في الجزائر، لاسيما سياسات الإصلاح. إن البرامج الاقتصادية الكبيرة التي بدأت في عام 2001 و 2005 تسعى إلى تمهيد الطريق لتحقيق طموح الجزائر في أن تصبح دولة للأسواق الناشئة. وهذا يتطلب إدارة فعالة للاقتصاد الكلي من حيث الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تحقيق الأهداف التي وضعتها السلطات للتنمية البشرية والتوازن الإقليمي وتوازن الأجيال، فضلاً عن تنويع الأنشطة الاقتصادية.

2.22 سياسات القطاعات والاقتصاد الجزئي. إن الإطار الاقتصادي الكلي السليم وحده لا يكفي لخلق النمو والتنمية إذا لم يتم اعتماد سياسات القطاع الحيوي لدعم قطاعات النمو. وقد بذلت الحكومة الجزائرية، وهي تُواجه بحتمية تسريع النمو والتحرك نحو التنمية، جهداً مقدراً في هذا الصدد، إلا أن الإجراءات التي اتخذت لم تكن ناجحة من حيث الاستثمارات. ينبغي أن تعالج الإستراتيجية الصناعية المعلنة حديثاً مشكلة انخفاض معدل الاستفادة من القدرات الصناعية، التي لم تتجاوز 50% في عام 2004.

2.23 كان من الأنسب أيضاً فهم التوجهات الكبرى للسياسة الزراعية في البلاد. لم يكن من الممكن النظر في هذا الجانب بالتفصيل، ولكن من الواضح أن الحكومة قدمت دعماً نشطاً وواسعاً لإحياء هذا القطاع دون أن تضع استراتيجيات واضحة لاستعادة السوق المحلية وكسب السوق الخارجية وبشكل جوهري السوق الأوروبية. أخيراً، يجب على الحكومة تعبئة الموارد اللازمة لصياغة رؤية عالمية توافقية للجزائر تستلهم منها الاستراتيجيات القطاعية خيارات التحرير والخصخصة والتنويع والحد من الاعتماد المفرط على النفط والغاز.

2.24 تعبئة الموارد المحلية وتراكم رأس المال. تبنت الحكومة الجزائرية نهجاً مالياً كلياً حكيماً حيث أن الطفرة النفطية التي كانت تتمتع بها الحكومة منذ عدة سنوات والتوقعات الهائلة للسكان كان من الممكن أن تجبرها على الشروع في الإرتجال والإلتزام بإنفاق حكومي عال ولكن ذلك لم يحدث، فقد حافظت الجزائر على إيراداتها النفطية الفائضة عن طريق صندوق الاستقرار النفطي وتم تحقيق هذا الإنجاز بفضل السياسة الإدارية حكيمة، مما يقلل من العجز المالي.

2.25 التعرض للصدمات. من غير الممكن إدارة نظام إقتصادي فعال دون توقع إضطرابات محتملة يمكن أن تجبره على الخروج من مساره فإن الحكم الرشيد يتطلب أن تتوقع البلاد صدمات داخلية وخارجية ومن ثم تضع وتنفذ آليات لكشفها وتخفيف آثارها أو تجنبها، وتتخذ التدابير الضرورية المصاحبة لها. هنالك حاجة ملحة لإتباع ما هو أبعد من الاستجابة لمرّة واحدة والتحليل المنهجي.

2.26 السلطات والإدارة العامة. في الجزائر، أكثر من أي مكان آخر، يتوقع أن تشكل موازنة السنوات الثلاث فضلاً عن مؤشرات الإنفاق العام نقطة تحول جوهريّة. إن الميزانية متعددة السنوات وخطة المحاسبة العامة الوطنية المتصالحتين مع تسميات الميزانية هما أيضاً مؤشران للتقدم. ولذلك يجب تنفيذ هذه الإصلاحات كمسألة عاجلة مع تجنب التسرع الضار.

2.27 التنبؤ. ترتبط مسألة التنبؤ بالسياسات الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالبيانات الاقتصادية الشفافة، فضلاً عن التعاون والتشاور مع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية حول السياسات الحكومية المختلفة فالأمر يتعلق بمختلف جوانب العملية، ومحتواها ومعناها. أداء البلاد مازال ضعيفاً في هذا الجانب مما يستوجب مراعاته.

2.28 تنسيق العمل. حتى إن لم يكن بمقدور المرء أن يتحدث عن اللامركزية، فإنه من الممكن على الأقل الحديث عن نقلة فعالة تحت رعاية الوالي بشأن ندرة المعلومات المتوفرة محلياً حول المشاريع الكبرى. لقد رصد الفريق بعض التحديات

المتعلقة بالمقدرة غير الكافية على التخطيط وتنفيذ الأنشطة والموازنة والتي تفاقمت بسبب العدد الكبير من المشاريع الجارية. يحتاج نظام المعلومات عن المواطن إلى تحسينات عميقة.

**2.29 المالية العامة.** كان أداء الموازنة في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية استثنائياً فقد اطلقت البلاد مبادرات رائعة للحد من تأثير التقلبات في أسعار النفط على موازنتها وديونها الخارجية العامة. وعلى الرغم من هذه المبادرات ذات الدرجة العالية من الإيجابية، تظل الجزائر عرضة للصدمات الخارجية (وخاصة من قطاع النفط) كما أن هناك بعض أوجه القصور في الآليات التي وضعت لضمان الشفافية وإشراك المواطنين علاوة على الرقابة والمساءلة في إدارة المالية العامة. أخذ الفريق أيضاً علماً ببرنامج تحديث الميزانية الموسع، ولا سيما اعتماد الميزانية على أساس النتائج وإصلاحات الضرائب المحلية.

**2.30 أداء الموازنة الإستثنائي.** شهدت الدولة إنتفاخاً كبيراً في خزانتها نتيجة لارتفاع أسعار النفط حيث بلغ رصيد الخزينة العام فائضاً يقدر بأكثر من 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2002-2005 كما حقق فائض الحساب الجاري زيادة فاقت 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي مما مكن البلاد من جمع احتياطات إضافية من النقد الأجنبي حيث بلغت هذه الاحتياطات 80 مليار دولار في عام 2006، وهو ما يعادل 4 سنوات من الواردات وهذا رقم قياسي جديد إذا ما قورن بالدخل الذي بلغ 10 بلايين دولار أمريكي عام 2000 (4.6 شهور من الواردات) ومن المتوقع أن تصل إلى 100 مليار دولار عام 2007/2008 إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع. مكن هذا الأداء الممتاز الجزائر من إعادة تشكيل احتياطاتها من النقد الأجنبي وتنفيذ البرامج الاستثمارية العامة لتعزيز النمو. تم تنفيذ برنامج الدعم الأول من هذا النوع في 2001-2004 وتبعته خطة توطيد النمو للفترة 2005-2009 بميزانية بلغت 120 مليار دولار تقريباً.

**2.31 ما زال الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية.** إن الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط والغاز، ينبغي أن يكون متنوعاً. في الواقع، يشكل قطاع النفط والغاز 70٪ من الإيرادات الحكومية، و 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 97٪ من عائدات التصدير. وقد أثرت هيمنة هذا القطاع تأثيراً عميقاً على البنية الاقتصادية وقللت كل الحوافز نحو تبني سياسة نشطة للتنويع مما إلى ضعف النظام الضريبي الداخلي وهشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية المحتملة.

**2.32** على الرغم من أن الفساد مسألة مسلم بها على نطاق واسع، فإنه لا تتوفر أرقام موثوق بها لإظهار حجم المشكلة. وقد ظهر الفساد إلى حد كبير نتيجة لإحجام الإدارة عن تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي التي جلبت فوائد جمة بين عشية وضحاها منذ فترة عدم الاستقرار التي شهدتها الجزائر بين 1992 و 2000 والتي أضعف المؤسسات الرقابية وشجعت القنوت الموازية وكذلك شبكات التهريب والفساد.

**2.33 على المستوى المؤسسي،** لاحظ الفريق غياب أي مؤسسة حكومية (مثل لجنة وطنية لمكافحة الفساد) تكون مهمتها الوحيدة تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال، فقد تم تشكيل وحدة لمكافحة غسل الأموال والإرهاب، ولكن لا شيء للفساد كما لاحظ الفريق أيضاً أن المؤسسات الرقابية مهمشة بسبب وسائل السيطرة غير الكافية التي تتيحها الحكومة للتعامل مع حجم العمل الذي يتعين إنجازه.

**2.34 التكامل الإقليمي.** إن الهدف هنا ليس مجرد أن تكون جزءاً من الاتجاه الدولي إنما أن تضع تصوراً لمشروع التكامل الذي، في حالة وجود رؤية سياسية له، يجسد في الوقت نفسه المنطق الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار آليات الحوافز للملاءم الخاصين. هذه هي الرؤية السياسية التي تهيئ للنظر في الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل وتبرر، على المدى القصير، اعتماد نهج استباقي وشروط وأحكام من المحتمل أن تشجع الجهات الاقتصادية الفاعلة من مختلف البلدان على التداول التجاري فيما بينها. إن موقف الحكومة الجزائرية من التكامل الإقليمي وثيق الصلة بالموضوع، حتى وإن لم تكن هذه الرؤية واضحة المعالم. إن للجزائر دور يمكن أن تلعبه في أفريقيا لا يمكن إنكاره وذلك في المغرب العربي وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لاحظ الفريق بعضاً من أفضل الممارسات في الجزائر من حيث الحوكمة والإدارة الاقتصادية أبرزها: (أ) إنشاء آلية تجنيد الدهون للمحروقات FFR (ب) إمكانية إجراءات الطعن في عملية الشراء العام؛ و (ج) التعاون الإقليمي.

**2.35** عموماً، ينبغي للجزائر التغلب على التحديات الواردة في توصيات الفريق وهي: (أ) تعجيل / إنجاح الإصلاحات الهيكلية الكبرى الجارية؛ (ب) تنويع الاقتصاد في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا الجديدة، وما إلى ذلك؛ (ج) احتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات من خلال تنويع الصادرات. (د) تحقيق أقصى درجة ممكنة من الاستقلالية في الإنفاق العام بتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات. (هـ) تنظيم عملية انتقال ناجحة من دولة الرفاه إلى دولة تتشد المساءلة من جانب المواطنين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية؛ و (و) مكافحة الفساد ووضع تدابير رادعة فعالة بشأنه.

## حوكمة الشركات

2.36 عبور الجزائر من اقتصاد الكفاف المركزي إلى اقتصاد السوق والإنتاج من أجل ضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي، وانضمامها إلى منطقة التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي كما أن عضويتها في منظمة التجارة العالمية دليل على أن البلاد على وشك الشروع في مرحلة أخرى من الطفرة الاقتصادية العميقة من حيث التنظيم والهياكل وأساليب الإدارة التي كانت السمة المميزة لحكومة الشركات في الجزائر. في الواقع، يتطلب إنفتاح الاقتصاد الجزائري تسريع الإصلاحات ذات الأولوية لتشجيع الاستثمار الخاص وتنويع الاقتصاد لجعله أقل اعتمادا على المحروقات علاوة على خلق فرص للعمل.

2.37 تبنت السلطات معايير دولية وأجرت إصلاحات هيكلية لخلق بيئة وإطار صالحين ولتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. هذه الإصلاحات تتسق مع التحول الليبرالي وتسلط الضوء على الدور المتوقع من المشاريع الخاصة في الساحة الاقتصادية الجزائرية الجديدة من خلال الشراكة بين الدولة وهذا القطاع للتغلب على عدد من المعوقات التي تواجه البلاد، وهي: (أ) تسريع الإصلاحات الهيكلية لضمان اندماج أفضل للجزائر في الاقتصاد العالمي. (ب) الترويج لمناخ أعمال صحي من خلال ضمان أن الجزائر تطبق النظرية في الممارسة؛ (ج) رعاية جيل من الفعاليات الاقتصادية الخاصة الأكثر نجاحا، يعتقد قيم الأخلاق والاستقامة في مجال الأعمال التجارية و(د) تعزيز روح المبادرة والوعي بالمسؤوليات بين قادة الشركات.

2.38 من خلال دراسة هذه المعوقات والتحديات التي تشكلها، قامت إدارة علاقات العملاء وبعد تقييم الحوكمة في الشركات الجزائرية بتحليل التغييرات في هذا الحوكمة، كما وردت في تقرير التقييم الذاتي للبلاد. وقد تميزت هذه المسألة من هذه الفترة الانتقالية الصعبة التي وصفها رئيس "CNES" على النحو التالي: "أن الدولة تجرر أقدامها بدلا من مغادرة المناطق التي يجب أن تتركها للانتقال إلى المناطق الاستراتيجية التي ينبغي عليها الذهاب إليها".

2.39 فيما يتعلق بتنفيذ المعايير والقواعد، لاحظت إدارة علاقات العملاء أن الحكومة قد وقعت وصدقت على عدد كبير من المعايير الدولية وبالرغم من التدابير التي يجري تنفيذها فإن التقدم المحرز حتى الآن غير كاف من حيث النوعية والكمية. أما في مجال الرقابة المصرفية، فقد لبت البلاد المبادئ الدولية التي تحكم المعايير والرموز بشكل تام أو شبه تام. وقد اعتمد عدد قليل من الشركات معايير آيسو 9000 و آيسو 14001.

2.40 لاحظ الفريق المبادرات العديدة التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال التجارية، فضلا عن الآليات التي أنشئت لحماية البيئة وتقديم المساعدة المالية لرواد الأعمال الشباب، مثل الوكالة الوطنية لدعم توظيف الشباب (ANSEJ). وقف الفريق على الإصلاحات العديدة التي أدخلتها الحكومة على النظام المالي والمصرفي لتسهيل الائتمان للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغبتها في مساعدة الشركات لترقية نفسها ولتعتمد القوانين والمعايير الدولية لكي تحسن قدرتها التنافسية. إن التأخير في تنفيذ الإصلاحات العديدة التي سنت في القانون من قبل الحكومة، لا سيما المتعلقة بتسهيل الحصول على الأراضي يشكل عقبة أمام الديناميات الاقتصادية.

2.41 لاحظ الفريق أن المؤسسات العامة والشركات الخاصة الكبيرة تلتزم بشكل عام بالقوانين التي تنص على حماية قانون العمل والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تباشر أعمالها وتنفيذ المعايير البيئية من خلاله. إن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة - المكونة في الغالب من شركات عائلية هي أقل حساسية لهذه القيم، إلا في حالة مساهمتها في الزكاة كما أن آليات حل النزاعات داخل هذه الشركات تمتاز بفعالية عالية ولكن تفتقر المحاكم العادية إلى الموارد البشرية المؤهلة والكافية للتعامل مع النزاعات التجارية.

2.42 اعتماد وتعزيز قواعد سلوك تجاري جيدة في تحقيق أهداف الشركات. لاحظ الفريق إنتشار الفساد والإحتيال على نطاق واسع في سياق يتسم بالتحويلات السريعة نحو إقتصاد السوق وبشيوخ هيكل إنتاجي يتكون من 90% من المشاريع الفردية، وقطاع غير منظم يسيطر على 30% من الأنشطة التجارية، وبمؤسسات رقابية لم تبلغ بعد المستوى العالي من الكفاءة. وقد سجل كل من التقرير الذاتي للبلاد والعديد من أصحاب الشأن حالات من الفساد والتواطؤ في منح العقود والإختلاسات الضخمة من الأصول العامة والخاصة. إن عدم الامتثال لقواعد السلوك مشكلة خطيرة تعيها السلطات جيدا مما دفعها لإتخاذ تدابير صارمة لمكافحتها ولكنها لن تتمكن من كسب هذه المعركة دون مشاركة الشركات نفسها في هذه التدابير.

2.43 معظم الشركات الجزائرية لم تطور بعد أنظمة داخلية كافية لتوفير المعلومات لشركائها التجاريين أو المساهمين. مرة أخرى، يقع اللوم على غالبية الشركات ذات الطابع غير الرسمي وتلك المملوكة للأسر. إن توفير المعلومات المالية، حتى بالنسبة للمساهمين، أمر نادر الحدوث إلا في حالة الشركات العامة، حيث تمتاز السلطة الإشرافية بدرجة عالية من التطور، كما أن معظم جوانب القصور الملاحظة هي نتيجة لندرة المحاسبين المؤهلين، كما أن جمعيات المستهلكين ليست مجهزة على نحو كاف لحماية حقها في الحصول على معلومات حول جودة المنتجات المعروضة أو المبيعة لهم.

2.44 فيما يتعلق بمساءلة الشركات ومديريها وإدارتها، فإن النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك القانون التجاري، توضح واجبات هياكل الشركات تجاه مساهميها. ومع ذلك، لاحظ الفريق أن العديد من رؤساء المؤسسات العامة يدعون الحق في اتخاذ القرارات الإدارية دون التعرض لخطر العقوبات الجنائية جراء الأخطاء التي ترتكب في الإدارة اليومية للشركة أو عند اتخاذ هذه القرارات بحسن نية.



2.45 بناء على هذه النتائج، يرفع الفريق التوصيات التالية: (أ) التنفيذ العاجل لتدابير الإصلاح الأكثر استراتيجية، وخاصة في القطاع المصرفي والمالي. (ب) تعزيز التدابير المتعلقة بالضمان الاجتماعي للموظفين والحد الأدنى للأجور وتنفيذ برامج التدريب الأكثر ملاءمة لسوق العمل. (ج) تقديم المزيد من المساعدات لمختلف الصناعات، وتمكينها من ترقية أداؤها، وتنفيذ القوانين والمعايير البيئية من قبل الشركات. (د) إنشاء وكالة لمكافحة الفساد، وتعزيز قدرات المرصد والالتزام من جانب أعضاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) بالنظر في مسألة إدراج بنود تحظر ممارسات الفساد في عقود الشراكة. والأهم من ذلك، (و) الإسراع في خصخصة ما تبقى من المؤسسات الاقتصادية العامة العديدة (EPEs) التي لا تزال تحتل مكانا بارزا في النسيج الاقتصادي للبلاد.

## التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2.46 تشهد الجزائر تغيرات عميقة. بعد عقد من العنف في التسعينات أسفرت عن مقتل أكثر من مائة ألف شخصا وخلفت عشرات الآلاف من الأيتام والأرامل والمعوقين، تعافت البلاد وشرعت في تنفيذ برنامج واسع من الإصلاحات السياسية والهيكلية والاجتماعية والاقتصادية. إن إنجازات الحكومة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية مؤشرات مقنعة لرغبة الحكومة في تحويل حياة المواطنين الجزائريين حيث تُثبت ذلك بوضوح مؤشرات التنمية البشرية الواردة في الوثيقة والتي تعتبر إنجازاً اجتماعياً نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

2.47 بفضل مواردها النفطية، تتمتع البلاد بدرجة من الاستقلالية في الاختيار وفي وضع وتنفيذ برامجها التنموية حيث أن تعزيز المسؤولية المشتركة من خلال إشراك الشركاء والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية (أصحاب الأعمال التجارية وغيرهم من أفراد المجتمع المدني)، من شأنه أن يخدم بشكل عام تحسين الملكية في هذه المجالات الاستراتيجية.

2.48 حققت الجزائر تقدماً كبيراً في القطاع الاجتماعي. نتيجة لسياساتها الاجتماعية والطفرة النفطية، فقد أجرت البلاد تحسينات جذرية في الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع العام ووفرت نظم الحماية الاجتماعية الواسعة والصحة والتعليم. كما كان وصول السكان، الذين كانوا في الغالب من الريف (70%) قبل الاستقلال، إلى التعليم والخدمات الصحية والتوظيف محدوداً للغاية وكان مستوى دخلهم متناسباً مع المستوى المنخفض من النشاط الاقتصادي العام. وبعد الضغط الناجم عن زيادة المطالب الاجتماعية، هدفت سياسة التنمية على مدى العقود الثلاثة الماضية على وجه التحديد إلى خلق ظروف أفضل للفئات السكانية المحرومة.

2.49 بدعم واسع من قبل الدولة، تم تحرير أسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية تدريجياً، كما كان الحال بالنسبة للفواكه والخضروات في العام 1982 ومن ثم الغالبية العظمى من المنتجات الأخرى في عام 1989 وعام 1992. وقد أدى رفع الدعم إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الاستهلاكية، مما أثر على كافة المنتجات، لا سيما المنتجات الاستهلاكية الكبرى. هذه الزيادات أثرت سلباً على القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي إزدياد صفوف الفقراء، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الفقر المدقع الذي عرفته المنظمات الدولية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية (أقل من 1 دولار في اليوم)، يعتبر هامشياً ويكاد أن يختفي في الجزائر، مما يعد إنجازاً.

2.50 منذ نهاية ما يسمى بـ "العقد الأسود" من التسعينات، ظل الفقر يتراجع في الجزائر ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الوطني السادس لعام 2006، الذي رفعه CNES يوم 15 فبراير 2007، فقد انخفض مؤشر الفقر البشري من 25.23% في عام 1995 إلى 16.6% في عام 2005، بمعدل انخفاض سنوي قدره 4% في المتوسط كما تم تسجيل انخفاض الفقر أيضاً من حيث تراجع سوء التغذية مع انخفاض عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن بنسبة 12.3% سنوياً، وإلى حد أقل، على مستوى الوفيات وسط من هم تحت سن الأربعين وانخفاض معدل الأمية.

2.51 إن الفقر في الجزائر إلى حد كبير ظاهرة ريفية وما زال من الممكن العثور على جيوب له في المدن، ولكنه من النوع الذي يؤثر على المشردين والضعفاء مثل الأرامل والأيتام وضحايا الزلازل.

2.52 أصبحت الفوارق الإقليمية في حالة ذوبان بعد البرامج الجديدة التي تستهدف المناطق المحرومة على وجه التحديد وبالتالي، استفادت الولايات الأقل نمواً في الجنوب من برامج معينة تمول بنسبة 2% و 3% من الإيرادات الضريبية علي النفط. وتحظى تنمية المناطق الريفية أيضاً بحظ وافر بفضل الطفرة في القطاع الزراعي، وهو القطاع الذي ترسخت مساهمته على مدى السنوات القليلة الماضية بفضل الإصلاحات الجارية فيه. وستكون سياسة التنمية الريفية التي أطلقت في عام 2006 والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي بدأت في عام 2005، الإطار الأمثل لدعم التدخل في المناطق الريفية من أجل المساهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للمناطق.

2.53 وضع الأراضي في الجزائر معقد ويحتاج إلى توضيح من أجل إنجاز تنفيذ سياسة التنمية الريفية واستراتيجية التنمية الريفية المستدامة الوطنية. ويظهر هذا الوضع في الميدان، لا سيما من خلال مجموعة متنوعة من الأحكام القانونية التي تنظم أراضي الدولة وعدم وجود تشريعات للأراضي الخاصة.

2.54 في التسعينات، كان توجد معظم المرافق الصحية في المدن الكبرى وكان وصول الجمهور إلى الرعاية الصحية محدودا نسبيا، ولا سيما في المناطق الريفية. بعد الاستقلال، كانت السياسة الصحية للحكومة تهدف على وجه التحديد إلى تحسين وصول المواطنين إلى الرعاية الصحية من خلال إدخال الرعاية الطبية المجانية في عام 1974 من جهة، وتوفير المزيد من المرافق الصحية في مختلف أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الريفية، من جهة أخرى.

2.55 حققت الجزائر تقدما مذهلا في مجال التعليم من حيث الأعداد والبنية التحتية والخدمات منذ حصولها على الاستقلال في عام 1962 حيث أن التعليم مجاني لجميع الأطفال الجزائريين وإلزامي من سن 6 إلى 16 كما أن البلاد لديها حاليا 60 جامعة في 41 ولاية، وبحلول نهاية العقد الحالي، تتوقع الجزائر أن يكون لديها 1.4 مليون طالب جامعي وتهدف الحكومة إلى توفير التعليم الجيد، وتعزيز مهارات الخريجين، وتحسين الأداء العام في النظام التعليمي، وملاءمة التدريب المقترح مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.56 مبدأ المساواة بين الجنسين مترسخ في الدستور. وينطبق ذلك أيضا على المساواة في المجالات المدنية والجنائية والإدارية والتجارية. لا يوجد أي تمييز بين الرجل والمرأة في القانون المدني والجنائي على حد سواء. ومع ذلك، فإن مكانة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ما زالت في حدها الأدنى على الرغم من أن المرأة حققت تقدما كبيرا في السنوات الماضية كما تم بالفعل تحقيق المساواة في التعليم حيث تبلغ نسبة الفتيات في التعليم العالي 57.5%. على الرغم من التقدم في مجال التعليم، ما تزال المرأة مهمشة في المراتب العليا للخدمة العامة (ما عدا في سلك القضاء)، وكذلك في التمثيل السياسي.

2.57 مدونة الأسرة التي يعود تاريخها إلى عام 1984، يتم تنقيحها بشكل متواصل لتضم بعض الحقائق عن القرن الحادي والعشرين عقب إنفتاح البلاد على العالم الخارجي. وقد عزز تعديل المدونة بموجب المرسوم رقم 02-05 لعام 27 فبراير 2005 الأحوال الشخصية للمرأة كما أن الجمعيات النسائية والرأي العام صريحان جدا في هذا المجال خاصة منذ التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام (على الرغم من بعض التحفظات) ..

2.58 إن مشاركة أصحاب الشأن تزايدت في كل مستوى من مستويات التنمية، على الرغم من مشاركة الفقراء من السكان في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يوصي الفريق السلطات بدراسة سبل زيادة تعزيز سياسة تعميم الديمقراطية والملكية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية من قبل المواطنين. وبدلا من مجرد إجراء مشاورات لإضفاء الشرعية على القرارات المتخذة من أعلاه، ينبغي أن يكون التركيز على إضفاء الطابع المؤسسي على آليات من شأنها أن تضمن المشاركة الشعبية، لا سيما من خلال لجان القرية، والتي هي هياكل الحوار بين السلطات والجهات المعنية الأخرى في المجتمع.

2.59 بناء على تحليلاته واستنتاجاته، يوصي الفريق مبدئياً بالآتي: (أ) رفع جميع التحفظات بشأن التصديق على اتفاقية كوبنهاغن حول أشكال التمييز ضد المرأة؛ (ب) الفحص السريع واللبت في القضايا المصيرية المتعلقة بطبيعة ونموذج النمو الاقتصادي بمراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تعريف القطاعات الأساسية أو الجوهرية، والعلاقة بينها، والإبدال النهائي لهيمنة قطاع النفط والغاز أما القطاعات الرئيسية التي تم تحديدها فهي الزراعة والبتروكيماويات والسياحة والخدمات. (ج) إيلاء عناية خاصة بأن يكون النمو "لمنصرة الفقراء"، مع التركيز على خلق فرص للعمل في المجالات المناسبة (د) تعزيز قدر من المسؤولية المشتركة بين الشركاء الآخرين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفاعلين وسط شركاء تنمية اقتصادية واجتماعية آخرين والفاعلين في مكونات قطاع الأعمال والمجتمع المدني (و) ضمان صياغة واضحة لرؤية مشتركة لمشروع البناء الاجتماعي وإجماع الآراء حولها (هـ) وضع تعريف واضح لسياسة التحول من اقتصاد اشتراكي إلى نموذج ليبرالي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراحل للتنفيذ وأساليب لتسريع هذه العملية والمساعدة في التغلب على العادات الراسخة.

2.60 لاحظ الفريق عددا لا بأس به من الممارسات المثالية والأفضل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتشمل هذه، من بين أمور أخرى، تعليم الفتيات الصغيرات، وسياسة الإسكان الاجتماعي والمساعدة على توظيف الشباب، والقضاء على الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وسط المواطنين (الأمر الذي زاد بشكل ملحوظ متوسط العمر المتوقع، ليصل إلى مستوى البلدان الصناعية)، وإشراك السلطات الدينية الإسلامية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وميثاق الاقتصاد الوطني الاجتماعي.

### القضايا المتداخلة

القضايا الرئيسية هي القضايا العامة التي، رغم معالجتها في قسم معين، تتقاطع مع مجالات مواضيعية أخرى وتتطلب اتباع نهج شامل في واحدة أو أكثر من البلدان التي قيمها الفريق وتتلخص القضايا في الآتي:

- إصلاح وتحديث الدولة.
- الفساد وغسيل الأموال.
- المساواة بين الجنسين؛
- توظيف الشباب. و
- تخطيط المدن.

### الممارسات الجيدة

- الدور التاريخي للجزائر في عموم افريقيا وإنهاء الاستعمار في أفريقيا
- المشاركة الشخصية لرئيس الجمهورية في عملية التقييم الذاتي للبلاد.
- المصالحة الوطنية وتحقيق السلام والوحدة.
- التسامح في بلد إسلامي
- شرطة الجوار
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعدالة
- تعديل قانون الأسرة لعام 1984
- المرصد الوطني لتوظيف النساء
- صندوق لتنظيم الإيرادات من الهيدروكربونات (صندوق الاستقرار)
- الألتجاء في عملية المشتريات العامة
- برنامج المنح الدراسية الجزائري لأفريقيا
- الجزائر لاغوس عبر طريق الصحراء
- دليل مبادرات الدعم لسيدات الأعمال
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- برنامج التدريب سونلغاز
- الجزائر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
- الآليات العامة لتشجيع التوظيف في الجزائر
- زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة
- إشراك السلطات الدينية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
- القضاء على الأمراض المعدية
- الجهود المبذولة في مجال الإسكان الاجتماعي
- تعليم البنات في الجزائر
- الميثاق الاجتماعي الاقتصادي الوطني

لأغراض تقرير التقييم الذاتي، أعدت الجزائر الخطوط العريضة لبرنامج العمل الذي تعتزم تنفيذه إستجابة للتحديات وأوجه القصور التي لوحظت في كل من تقرير التقييم الذاتي وتقارير الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء وقد درس الفريق خطة العمل وتبادل ملاحظاتها وتوصياتها مع السلطات الجزائرية.

يود الفريق تشجيع السلطات الجزائرية على الإلتزام بمتابعة تنفيذ خطة العمل من أجل زيادة تحسين الأداء في البلاد في مجال الحوكمة. وتشمل معالجة القضايا المتعلقة بمجالات "إينما وجد الألم" على حد تعبير الرئيس بوتفليقة الرائع. تمثل بعض الإنجازات ممارسات مثالية يحث الفريق البلاد على متابعتها بجدية. على الرغم من أنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والتحديات التي ينبغي مجابتهها خاصة وأن الجزائر موهوبة بالعديد من الأصول التي تمكنها من الوفاء بذلك.

### نقاط القوة

- الإرادة السياسية والنزاهة القيادية بالنظر في الإصلاحات المؤسسية والسياسية والاقتصادية
- العودة التدريجية إلى السلام والاستقرار
- سياسة المصالحة الوطنية
- تنمية الموارد البشرية من خلال خدمات التعليم والصحة المتاحة والمجانية
- موارد طبيعية هائلة، وخاصة النفط والغاز
- تنفيذ معظم الأهداف الإنمائية للألفية، والقدرة على الوفاء بالالتزامات التي قطعها لعام 2015

- أمة تتمتع بارتفاع متوسط العمر المتوقع
- الإدارة الصلبة والحكمة للموارد المالية
- صندوق لتنظيم الإيرادات من الهيدروكربونات (صندوق الاستقرار)
- الإستقلالية في اختيار تمويل برامج التنمية
- التزام الجزائر بالأسباب الأفريقية والمغربية من خلال دبلوماسية نشطة وواضحة المعالم
- صحافة خاصة نابضة بالحياة
- مجتمع مدني ناشئ
- عدد كبير من الجامعات (60 مؤسسة جامعية في 41 ولايات)

## التحديات

- إصلاح وتحديث الدولة.
- المساواة بين الجنسين والتقاليد الاجتماعية والثقافية .
- البطالة بين الشباب.
- القضايا البيئية والاختلالات الإقليمية.
- احتواء التضخم.
- المساءلة الوكلاء الاجتماعيين والاقتصاديين.
- حماية المصالحة الوطنية وتوطيد السلام.
- مكافحة الفساد.
- تسريع الإصلاحات الهيكلية.
- توجيه التدريب / التوظيف.